



كتاب  
الإقرار



## كتاب الإقرار

أخرج الشافعي رحمته الله ، عن سفيان ، عن الزهري [عن عروة] (١) عن عائشة : أن عبد بن زمعة وسعداً اختصما إلى / رسول الله ﷺ في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : يا رسول الله ، أوصاني أخي إن قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة فاقبضه فإنه ابني ، فقال عبد بن زمعة أخى وابن أمة أبى ، ولد على فراش أبى ، فرأى رسول الله ﷺ شبيهاً بيننا بعتبة ، فقال : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، واحتجى منه يا سودة » .

هذا حديث صحيح . أخرجه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود (٢) .

قال الشافعي : فألحق رسول الله ﷺ بدعوة الأخ ، وأمر سودة أن تحتجب منه ؛ لما رأى من شبهه بعتبة ، فكان فى هذا دليل على أنها لم تدفعه ، وأنها قد ادعت منه ما ادعى أخوها .

وهذا استدلل به الشافعي على إقرار الوارث بوارث آخر .

وسعد : هو سعد بن أبى وقاص الزهري ، وعتبة : هو أخوه - جاهلى - وهو الذى كسر رباعية النبى ﷺ يوم أحد ، وعبد بن زمعة هو أخو سودة بنت زمعة زوج النبى ﷺ ، وكان عتبة قد عاهر من أمة زمعة فولدت ولدًا ، فكان عتبة يدعى أنه ولده ، وعهد إلى أخيه سعد أن يأخذه إليه ، فخاصمه عبد بن زمعة فيه ، فقضى له النبى ﷺ به ؛ لأنه ولد على فراش أبيه .

وحكم الإسلام أن الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، فألحقه بزمعة دون عتبة ، وأبطل حكم الجاهلية ؛ لأنهم كانوا يلحقون الأولاد بالزناة ، إذا غلب على ظنهم أن الولد من ماء الزانى . وإنما قال النبى ﷺ لسودة : « احتجى » على سبيل الاستحباب والتنزيه لما رأى من شبهه بعتبة ، وأنه ربما كان مخلوقاً من ماء عتبة . والله أعلم .

\*\*\*

(١) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه من مراجع التخرىج المذكورة بعد .

(٢) البخارى فى البيوع (٢٠٥٣) ، (٢٢١٨) ، وأبو داود فى الطلاق (٢٢٧٣) ، ولم أرف عليه فى مسلم .